مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

15 العدد الخامس عشر
سبتمبر 2022

OBEN ACCESS

الضرورة الشعرية بين السيرافي والقيرواني
دراسة موازنة

د. محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن الدوغان*
mdaldoghan@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/05/22م | تاريخ القبول: 2022/07/31م

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان مواضع الاتفاق، والاختلاف بين كتابين من أصول التراث العربي اختصا بالضرورة الشعرية، وتكمن أهمية البحث في أنه يقدم صورة لبعض أساليب النحاة في تعاملهم مع هذه الضرورة، والكتابان هما: كتاب (ضرورة الشعر) لأبي سعيد السيرافي 368هـ، وكتاب (ما يجوز للشاعر في الضرورة) للقزاز القيرواني 412هـ، وقد قسم البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين. في التمهيد تم التعريف بمؤلفي الكتابين، والتعريف بالكتابين وأهميتهما، ودرس المبحث الأول: منهج الكتابين، ووازن بينهما موضحًا أوجه الشبه والاختلاف بين المنهجين، وتتبع المبحث الثاني: مسائل الضرورات في الكتابين مقارنًا بينهما في موضوعها وتبويبها، وطريقة عرضها، وتوصل البحث في خاتمته إلى عدة موافقات بين الكتابين، وعدة اختلافات في المنهج ودراسة المسائل، فمن الموافقات: التوافق في الاختصاص بالضرورة الشعرية، واهتمام كل منهما بالتقعيد لمسائل الضرورة، كما اتفقا في موقفهما من القراءات القرآنية المخالفة لقواعد النحو، وفي عدد كبير من مسائل الضرورة، واتفقا في أنهما لم يرتبا المسائل حسب الأبواب النحوية كما هي في كتب النحو، واختلفا في وجود تقسيم واضح عند السيرافي للضرورات، وفي ظهور الأسلوب التعليمي عند القيرواني، كما اتسم كتاب القيرواني بالاستطراد في العرض، والخروج عن موضوع الكتاب.

مفاتيح البحث: ضرورة شعرية، السيرافي، القيرواني، ما يجوز للشاعر، موازنة، قاعدة نحوية.

* أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية - جامعة الملك فيصل – كلية الآداب - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الدوغان، محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن، الضرورة الشعرية بين السيرافي والقيرواني - دراسة موازنة، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، ع15، 2022: 272- 307.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

العدد الخامس عشر 15
سبتمبر 2022

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

OBEN ACCESS

Poetic Necessity between Serafi and Kairouani

A Comparative Study

Dr. Mohammed Bin Abdullah Bin Abdulrahman Al-Dugan*

mdaldoghan@gmail.com

Received: 22-05-2022	Accepted: 31-07-2022

Abstract:

The aim of this study is to identify the aspects of convergence and divergence in two books of the Arab heritage origins dealing with poetic necessity. The significance of the study lies in its projection of some syntacticians perspectives in dealings with poetic necessity. The two books are (Necessity of Poetry) by Abu Said Al-Sirafi 368 H, and the book (What the Poet can Do when Necessary) of the Qayrawani 412 H. Comprising an introduction, a preface, and two sections, the study introduces the authors and sheds light on the two books importance, showcasing aspects of analogy and differences (section one) and addressing necessity issues in both the two books (section two). The study revealed several analogies as well as differences in both the books. Both the books agreed on poetic necessity and its issues, position on the Qur'anic readings contrary to the grammatical rules, and in a large number of issues of necessity. Serafi's book offers a clearer categorization of necessity, while Kairouani's exhibits educational style and deviation from main subject.

Keywords: Poetic Necessity, Serafi, Kirwani, Comparison, Grammatical rule, Poet's Action when necessary.

* Assistant Professor of Syntax and Morphology, Department of Arabic, Faculty of Arts, King Faisal University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Dugan, Mohammed Bin Abdullah Bin Abdulrahman, Poetic Necessity between Serafi and Kairouani: A Comparative Study, Journal Arts for linguistics & literary studies, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, issue 15, 2022: 272-307.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لقيت لغة النثر والشعر عناية من علماء العربية من حُيث اتفاقهما أو اختلافهما في بناء الألفاظ وصياغة العبارات، وكذا الخضوع لقواعد اللغة، والنحو حسب طبيعة كل منهما.

وأدرك العلماء خصوصية لغة الشعر، وما تتميز به من وزن وقافية لا ينبغي للشاعر الإخلال بهما، وللمحافظة على الوزن والقافية فقد جوز النحاة للشعراء مخالفة القواعد النحوية في أشعارهم والتمسوا لهم الأعذار التي تضطرهم إلى ذلك، وسموا هذا المفهوم بالضرورة الشعرية، يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي: "الشعراء أمراء الكلام يصرِّفونه أنّى شاؤوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم"[(1)].

ولم تُبن هذه الضرورات الشعرية بطريقة عبثية، بل هي مضبوطة بقواعد أصّلها النحاة وضبطوها، قال سيبويه: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لم ينصرف..."[(2)].

والإشكالية التي يناقشها البحث هي أن الضرورة الشعرية سمحت للشاعر بما لا يجوز للناثر، فكيف عالج النحاة تلك الضرورات؟

هذه الخصوصية التي جوزت للشاعر الخروج عن القواعد النحوية ليست مفتوحة، بل هي مقعدة بقواعد وضوابط، وحرص العلماء على التعليل لتلك الضرائر، فلا يضطر الشاعر إلى شيء إلا وله وجهٌ، قال سيبويه: "وليس شيء يضُطَرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجهًا"[(3)]، وأُلفت في ذلك كتب تبين الضرورات الشعرية ومراتبها، وما يجوز منها وما لا يجوز.

من هذه الكتب كتاب (ضرورة الشعر) لأبي سعيد السيرافي 368هـ وهو جزء من شرح السيرافي لكتاب سيبويه استلَّه الدكتور رمضان عبدالتواب منه وحققه وطبعه في كتاب مستقل، وكتاب (ما يجوز للشاعر في الضرورة) للقزاز القيرواني 412هـ

فكلا الكتابين مختص بالضرورات الشعرية، وهما متقاربان في الزمن، ووجدتُ بين الكتابين تشابهًا في المنهج، والمسائل، والشواهد.

والبحث هنا يقوم على موازنة بين هذين الكتابين وهما أول كتابين وصلا إلينا في الضرورة الشعرية في التراث العربي.

ويجيب البحث عن سؤال: هل اتفق هذان الكتابان في تعاملهما مع الضرورات الشعرية؟ وهل اتسق ترتيب المسائل مع ترتيب الأبواب النحوية، بإحدى الطرق المعروفة عند النحاة، أو اختلفا؟

ويهدف البحث إلى بيان مواضع الاتفاق، والاختلاف بين كتابين من أصول التراث العربي.

وتكمن أهمية البحث في أنه يقدم صورة لبعض أساليب النحاة في تعاملهم مع الضرورة الشعرية، ويؤكد الحاجة إلى وجود كتب في هذا المجال تكون متسقة في المنهج والترتيب على ما استقر عليه الدرس النحوي.

وقد استند هذا البحث على منهج وصفي تحليلي، يعنى بملاحظة أوجه الشبه والاختلاف بين الكتابين، في عرض المسائل، ومناقشتها، والاستدلال والتعليل لها، ومن ثم تحليل هذا الاختلاف وبيان أثره.

وعند البحث عن دراسات سابقة في الموضوع وقفت على دراسة بعنوان: مفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، وهي دراسة للباحث الدكتور سامي عوض، منشورة في مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، العدد السادس، عام 1390هـ - 2011م، ولكن هذه الدراسة لم تتعرض لأي من الكتابين ولا مؤلفيهما.

ودراسة أخرى بعنوان: الضرورة الشعرية عند أبي سعيد السيرافي للباحثين سامي عوض، ومالك يحيى، وكسرى زهيري، في مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، العدد الرابع والثلاثون 1400هـ -2022م، وهذه الدراسة اقتصرت على كتاب السيرافي ولم تعن بالموازنة بينه وبين كتاب القيرواني.

وقسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين:

جعلت التمهيد للتعريف بمؤلفي الكتابين أبي سعيد السيرافي، والقزاز القيرواني، والتعريف بأهمية الكتابين في موضوعهما.

والمبحث الأول: الموازنة في المنهج.

والمبحث الثاني: الموازنة في الضرورات التي تعرض لها الكتابان.

تمهيد:

أولًا: التعريف بأبي سعيد السيرافي

اسمه ونسبه: هو أبو سعيد الحسنُ بن المرزبان السيرافي، نسبة إلى (سيراف) مدينة في جنوب فارس.

مولده ووفاته: ولد السيرافي سنة 290هـ[4]، وتوفي في بغداد في الثاني عشر من رجب سنة 368هـ[5].

حياته وطلبه للعلم: يتفق المترجمون على أن أبا سعيد من أصل فارسي، ويذكرون أن أباه كان مجوسيًا ثم أسلم[6]، وقد تلقى السيرافي العلم على عدد من أكابر علماء عصره، منهم: أبو بكر بن دريد، أخذ عنه اللغة[7]، ويصرح السيرافي كثيرًا في كتابه (أخبار النحويين البصريين) بالسماع منه[8]، ومنهم أبو بكر بن السراج، أخذ عنه النحو[9]، وأبو بكر بن مجاهد، قرأ عليه القرآن[10]، وإبراهيم بن عرفة نفطويه النحوي[11].

تلاميذه وعلومه: أفاد من السيرافي عددٌ كبير من أعلام اللغة والنحو في عصره، منهم: أبو إسحاق بن الطيب الرفاعي[12]، وأبو حيان التوحيدي[13]، والحسين بن أحمد بن خالويه[14]، وعبدالله الزبيدي الأندلسي[15]، وعلي الدقاق[16].

وكان السيرافي يدرس القرآن، والقراءات، والفقه، والفرائض، والنحو، واللغة، والشعر، والعروض، والحساب وعلومًا أخرى غير ذلك[17].

واعتنى السيرافي بكتاب سيبويه، فدرّسه للطلاب؛ فكان هذا سببًا في توافد الراغبين في قراءة كتاب سيبويه عليه من البلدان المختلفة إلى بغداد [18].

كتبه: ألّف السيرافي عددًا من الكتب منها: (أخبار النحاة البصريين)[19]، و(الإقناع في النحو) لم يتمه، وأتمه ابنه يوسف[20]، و(شرح كتاب سيبويه)[21]، وقال عنه في نزهة الألباء: "ولم يشرح كتاب سيبويه أحد أحسن منه، ولو لم يكن له غيره لكفاه ذلك فضلًا"[22].

ثانيًا: التعريف بالقزاز القيرواني

اسمه ونسبه: هو أبو عبدالله محمد بن جعفر القيرواني التميمي[23].

مولده ووفاته: ولد في القيروان نحو سنة 321هـ، وتوفّي أيضًا في القيروان سنة 412هـ[24].

حياته وطلبه للعلم: لم أجد في المراجع التي بين يدي شيئًا عن شيوخ القيرواني الذين تلقى عليهم العلم، رحل القزّاز القيروانيّ إلى المشرق في طلب العلم، واتصل بالخليفة الفاطمي المعز لدين الله، وانتقل معه إلى مصر، وألف له (كتاب الحروف)، ثم إنّه عاد إلى القيروان وتصدّر فيها للتعليم[25].

تلاميذه وعلومه: تذكر كتب التراجم عددًا من تلاميذ القيرواني، منهم: الحسن بن رشيق القيرواني[26]، وابن شرف القيرواني محمد بن أبي سعيد[27].

وأثنى على القيرواني كثيرٌ من العلماء ذاكرين سعة علمه وتقدمه، يقول الصفدي: "شيخ اللغة والأدب، كان لغويًا نحويًا بارعًا"[28]، وقال عنه الفيروزآبادي: "كان إمام عصره لغة ونحوًا وأدبًا"[29].

كتبه: ألّف القيرواني عددًا من الكتب في اللغة والنحو والأدب، منها: إعراب الدريدية[30]، والجامع في اللغة[31]، والحروف في النحو[32]، وما يجوز للشاعر في الضرورة[33]، وهو الكتاب الذي سوف أُوازِنُ بينه وبين كتاب السيرافي في ضرورة الشعر.

ثالثًا: أهمية الكتابين

تبرز أهمية كتاب السيرافي في أنه أقدم كتاب وصل إلينا، كما أنه نقل كثيرًا من أقدم كتاب أُلِّف في ضرورة الشعر، واستخرج من بحاره الكنوز والدرر، وهو كتاب أبي العباس المبرد 285هـ المفقود[34].

ومما يزيد هذا الكتاب أهمية أنّ السيرافي لما وصل وهو يشرح كتاب سيبويه إلى (باب ما يحتمل الشعر) -كما يقول الدكتور رمضان- "أنشأ كتابًا كاملًا في هذا الموضوع، وتحرر تمامًا من القضايا التي طرحها سيبويه في هذا الباب، وراح يتعقب الضرورات الشعرية بأنواعها المختلفة، ويفيض في شرحها، ومناقشة أحكامها، والاستشهاد عليها"[35].

وكمّل السيرافي ما يراه محتاجًا إلى زيادة توضيح في باب (ما يحتمل من الشعر) فأنشأ كتابًا كاملًا في هذا الباب وراح يتعقب الضرورات الشعرية بأنواعها المختلفة، ويفيض في شرحها ومناقشة أحكامها، والاستشهاد عليها، قال السيرافي: "اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر؛ ليرى بها الفرق بين الشعر والكلام، ولم يتقصه؛ لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر قصدًا إليها نفسها، وإنما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدمت فيما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور، وأنا أذكر ضرورة الشاعر مقسمة بأقسامها؛ حتى يكون الشاعر منها مستدلًا عليها بما أذكره إن شاء الله"[36].

نسي السيرافي تعلقه بكتاب سيبويه، وتحرر من القضايا التي طرحها سيبويه في هذا الباب، فراح يتعقب الضرورات الشعرية بأنواعها المختلفة ويشرحها ويناقش أحكامها، وقسم كتابه تقسيمًا مختلفًا عما كان عند سيبويه، فقسمه إلى عدة أبواب، ولم يعد إلى عبارات سيبويه إلا في الباب الأخير (تأنيث المذكر وتذكير المؤنث) يشرحها ويعلق عليها، ويفسر الأشعار التي ذكرها سيبويه في هذا الموضوع[37]، وقد ناقش في كتابه ثمانين مسألة.

وأما كتاب (ما يجوز للشاعر في الضرورة) للقيرواني فهو أقدم كتاب وصل إلينا في مؤلَّف مستقل يتناول ضرورة الشعر. ولم يؤلف بعده في الضرائر الشعرية، إلا كتاب (ضرائر الشعر) لابن عصفور الإشبيلي 663هـ، وكتاب (موارد البصائر لفرائد الضرائر) لمحمد سليم 1138هـ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم 60 أدب ق، وكتاب (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر) لمحمود شكري الآلوسي 1343هـ[38].

ويمتاز الكتاب بحسن طرح الضرورة، فيبدأ ببيان نوع الضرورة الجائزة للشاعر، ثم يسوق شاهدًا أو أكثر عليها، ويبين نوع الضرورة الجائزة التي خالف فيها الشاعر الأصل، ويعلل لجواز هذه الضرورة، ويذكر آراء علماء النحو لتحرير هذه المسألة، وهكذا سار في المسائل حتى بلغت المسائل التي ناقشها 143 مسألة.

المبحث الأول: الموازنة في المنهج

أولًا: الأسلوب

ظهر **أسلوب التقعيد في كلا الكتابين**؛ حتى تكون هذه القواعد دليلًا للشعراء فيما يجوز لهم أثناء نظمهم الشعر، بحيث لا يخرج الشاعر عن القواعد النحوية العامة إلا فيما هو خاص بالشعر.

فيذكر السيرافي في أثناء كتابه وهو يناقش المسائل أنّ هذا الحكم خاص بالشعر ولا يجوز في الكلام المنثور، قال: "وهذه الزيادة غير جائزة في حشو الكلام، وإنما ذكرناها لاختصاص الشعر بها دون الكلام، وهي جيدة مطّردة، وليس تخرجها جودتها عن ضرورة الشعر؛ إذ كان جوازها بسبب الشعر"[(39)].

وكذلك القيرواني يكرر في عرضه للمسائل أن الضرورة خاصة بالشعر، ولا تجوز في الكلام المنثور، فيكرر عبارات مثل: وهذا لا يكون في الكلام، وذلك غير جائز في الكلام، وليس ذلك بجائز في الكلام، وإن كان ذلك لا يجوز في الكلام، ويجوز في الشعر ولا يجوز في غيره[(40)].

وقد بيّن كلٌ من المؤلفَين هدفهما قبل شروعهما في ذكر المسائل:

يقول السيرافي: "وأنا أذكر ضرورة الشاعر مقسمة بأقسامها؛ حتى يكون الشاعر منها مستدلًا عليها بما أذكره إن شاء الله"[(41)].

والقيرواني يقول في مقدمة كتابه: "هذا كتاب أذكر فيه، إن شاء الله، ما يجوز للشاعر عند الضرورة، من الزيادة والنقصان، والاتساع في سائر المعاني من التقديم والتأخير... فأردّه إلى أصوله، وأقيسه على نظائره، وهو باب لا يسع الشاعر جهله، ولا يستغني عن معرفته؛ ليكون له حجة لما يقع في شعره"[(42)].

- تميز كتاب السيرافي بسرد آراء العلماء في توجيه الشواهد، ثم يذكر موقفه من هذه الآراء، فمثلًا ذكر في باب الحذف أن الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام؛ لتقويم الشعر[43]، ومثّل لذلك بقول ابن أحمر الباهلي:

أبــو حَــنَشٍ يــؤرقني وطلْــقٌ وعَبَّـــادٌ وآوِنَـــةً أُثـــالَا[44]

فبدأ بذكر رأي سيبويه، قال: "ذكر سيبويه أنّ (أُثالا) معطوف على (أبو حنش وطلق) غير أنه حذف الهاء منه، وأصله (أثالة) وبقي اللام على فتحها"[45] ثم ذكر رأيًا للمبرد فقال: "وكان أبو العباس محمد بن يزيد ينكر هذا ولا يجيزه في الشعر، ويعلل الأبيات... وذكر أنّ (أثالا) في بيت ابن أحمر معطوف على النون والياء في (يؤرقني) فموضعه نصب لذلك"[46].

وختم الكلام على البيت بذكر رأيه الذي خالف فيه كلا الرأيين فقال: "والذي عندي في (أُثال) غير ما قال الفريقان، وهو أنّ (أُثال) لم يحذف منه هاء؛ لأنه ليس في الأسماء: (أُثالة)، وإنما هو (أُثال)، ولم ينصبه للعطف على النون والياء في (يُؤَرقني)؛ لأن ابن أحمر يبكي قومًا من عشيرته ماتوا أو قتلوا، فيهم: أبو حنش، وطلق، وعبّاد، وأُثال، فرفع الأسماء المرفوعة بـ(يؤرقني)، فدل بـ(يؤرقني) على أنه يتذكرهم؛ لأنه لا يؤرقونه إلا وهو يذكرهم، فنصب (أثالا) بـ(أذْكر) الذي قد دل عليه (يؤرقني)، وهذا قولٌ أظن الأصمعي قاله في تفسير شعره"[47].

ومن مظاهر التقعيد عند المؤلفَين وصفهما بعض الضرورات بأنها قبيحة، أو من أقبح الضرورات مما يبيّن أن الضرورات على مراتب.

قال السيرافي في مسألة زيادة نونٍ مشددة: "ومن ذلك أنه قد يزيدون في آخر الاسم نونًا مشددة، كقولهم في القطن: (قُطْنُنّ)، وهذا من أقبح الضرورة"[48]، وينقل هذا أيضًا عن علماء النحو السابقين، فنقل مثل هذه العبارة عن أبي العباس المبرد، قال في مسألة قلب الهمزة ياءً: "قال أبو العباس محمد بن يزيد: ومن أقبح الضرورات التي ينبغي أن لا يجوز مثلها ولا تصح، أبيات تروى عن بعض المتقدمين:

إذا ما المرءُ صمّ فلم يناجي ولم يك سمعُه إلا نِدايا
ولاعَبَ بالعشيّ بَنِي بَنِيهِ كفعلِ الهِرّ يلتمسُ العَطَايا
يلاعبُهُم وودُّوا لو سَقَوْه من الذِّيفَانِ مُتْرَعةً ملايا
فأبْعَدهُ الإلِهُ ولا يُؤَبّى ولا يُشْفَى مِن المَرَضِ الشِّفَايا"[49]

وقال في مسألة أخرى: "ومن أقبح الضرورات جعل الألف واللام بمعنى (الذي) مع الفعل"[50].

واستخدم القيرواني نفس العبارة فقال: "ومما يجوز له، وهو من أقبحِ الضرورات: تصحيح حروف الاعتلال، قبل الألف التي تكون بدلا من التنوين في النصب"[51]، وقال في موضع آخر: "وهذا من أقبح ضرورة عندهم؛ إذ كان لا أصل له في كلامهم"[52]، وفي مسألة: إدخال الفاء في جواب الواجب، والنصب بها، قال: "وهو من أقبح الضرورات"[53].

وظهر عند القيرواني في منهجه مع أسلوب التقعيد الأسلوب التعليمي، فجعل من هدفه التوضيح لدارس الأدب ما للشعر من خصوصية في القواعد النحوية، فيجوز للشاعر ما لا يجوز للناثر.

فيقول في بداية كتابه: "وذلك أن كثيرًا ممن يطلب الأدب، وأخذ على نفسه بدراسة الكتب، إذا مر به بيت لشاعر من أهل عصره، أو لطالب من نظرائه، فيه تقديم وتأخير، أو زيادة أو نقصان، أو تغيير حركة عما حفظ من الأصول المؤلفة له في الكتب، أخذ في التشنيع عليه والطعن على علمه، والإجماع على تخطئته"[54].

وتوسع القيرواني في تبيين مقصد التعليم والتوضيح لدارس الأدب، وأهمية عدم الاعتراض على الشعراء إلا بعد التأكد من عدم وجود تخريج ممكن للبيت، أو قد يكون للبيت رواية أخرى لا يكون فيها هذا الاعتراض، ومثّل باعتراض دراسي الأدب على الشعراء مع وجود التخريج بعدة أبيات لثلاثة شعراء، هم: أبو نواس، وأبو تمام، والمتنبي، أخذ عليهم الدارسون فيها مع وجود تخريجٍ علمي صحيح للأبيات[55].

تميز أيضًا منهج القيرواني بالتنبيه على اختصاص كتابه في الضرائر النحوية للشعراء، وأنه ليس من اختصاص كتابه المآخذ في الشعر التي مردها إلى غير النحو، يقول: "ولم نقصد في هذا الكتاب إلى العيوب التي تجري في الشعر، مما يؤخذ على الشعراء في غير النحو"[56].

ويؤخذ على القيرواني في منهجه الاستطراد فحين ذكر أمثلة على اعتراض دارسي الأدب على أبي نواس، وأبي تمام، والمتنبي، توسع في التخريج لهذه الأبيات، وذكر أوجه الاحتمالات فيها ونظائر ذلك من الشواهد فأخذت أكثر من أربع عشرة صفحة من الكتاب[57].

وكذلك حين بيَّن اختصاص الكتاب بالضرائر الشعرية النحوية أخذ في التمثيل للمآخذ على الشعراء في غير النحو فمثّل في أكثر من اثنتي عشرة صفحة بأكثر من أربعين بيتًا على الأخطاء في المعنى[58].

ثم استطرد أكثر من ذلك في ذكر الأخطاء العروضية فذكر الإكفاء، والإقواء، والإيطاء، والإجازة، ومثّل لكل واحد منها بعدة أمثلة[59].

كانت هذه الاستطرادات في مقدمة كتاب القيرواني، وأخذت حيزًا كبيرًا منه، في حين خلا كتاب السيرافي من هذه الاستطرادات، مما يجعل كتابه أكثر تخصصاً وأسهل وصولاً إلى المعلومة.

ثانيًا: الترتيب في طرح المسائل والأبواب النحوية

من سمات المنهج عند السيرافي:

الترتيب، فيذكر القاعد العامة أولًا، ثم يفرع عليها، فهو يذكر أن للشعر خصوصية تميزه عن غيره من الكلام، وهي أنه كلام مقيد بالوزن، وتطبيق قواعد النحو عليه قد يخرجه عن صحة الوزن؛ فيخرج عن كونه شعرًا؛ فاستجيز فيه لتقويم وزنه ما لا يستجاز في غيره من الكلام، ولكن ذلك ليس على إطلاقه بل هو مضبوط بقواعد خاصة تضبطه[60].

وتتضح هذه السمة عنده من بداية الكتاب حين بدأ بتقسيم الضرورة إلى تسعة أنواع هي: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر

على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، ثم أتبع ذلك بذكر كل قسم وتبيينه والتمثيل عليه[61].

أما القيرواني فلم يرتب كتابه على أبواب نحوية، أو نسق واضح، فقد بدأ الضرورات الشعرية مباشرة بباب صرف الممنوع من الصرف، وأنه يجوز للشاعر أن يصرف الممنوع من الصرف[62]، ثم انتقل إلى مسألة تنوين الاسم المفرد في النداء[63]، ثم إلى مسألة أن يجرى المعتل من الأفعال مجرى السالم، فيجزم، ولا يحذف حروف الاعتلال[64]، فلا نجد بين المسائل أي باب يجمعها، بل إنه ينتقل، بعد ذلك، بعدة مسائل إلى مسائل في المعنى، فيذكر في المسألة رقم 13 ما ليس من مسائل النحو. يقول: "ومما يجوز له: أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى جمعًا"[65]، ويعود بعدها بمسألتين إلى مسائل الضرورات النحوية، فيقول في المسألة رقم 16: "ومما يجوز له: أن يخبر عن الشيء بخبر ليس من جنسه"[66].

ومما يظهر كذلك عند القيرواني الخلط بين ضرورات النحو وضرورات الصرف فنجده يذكر ضرورة نحوية ثم يذكر بعدها ضرورة صرفية ثم يعود إلى النحو، فيذكر مثلًا ضرورة نحوية هي حذف واو العطف، ثم ينتقل بعدها إلى ضرورة صرفيه هي إجراء (فَعْل) المعتل في الجمع مجرى السالم، ثم ينتقل بعدها إلى ضرورة نحوية هي: وضع (لا) موضع (ما)، ثم يعود إلى ضرورة صرفية، فيذكر الإتيان بالمصدر على غير وزنه[67].

ومن مظاهر الترتيب عند السيرافي اللف والنشر المرتبان:

وهذا ظهر من بداية الكتاب في تقسيم الضرورة، ثم بعد ذكر جميع الأنواع، بدأ بالأولى وبيّنها، ثم الثانية، وهكذا.

وحين بدأ في أول قسم وهو الزيادة، ذكر أنواع الزيادة، فقال: "فأمّا الزيادة، فهي زيادة حرف، أو زيادة حركة، أو إظهار مدغمٍ، أو تصحيح معتلٍ، أو قطع ألف وصلٍ، أو صرف ما لا ينصرف"[68]، ثم شرع في أولها يبينه ويمثل عليه، ويبين وجهه.

وأما القيرواني فلا يظهر عنده هذا الترتيب، فقد ذكر في إبدال الحروف أولًا إبدال السين تاءً، ثم انتقل إلى إثبات التنوين فيما حقه حذف التنوين، ثم عكسه، وهو حذف التنوين فيما الوجه فيه إثباته، ثم رجع إلى إبدال الياء ألفًا في سائر الكلام[69].

ثالثًا: التأصيل للحكم النحوي العام، ثم التفريع لما يخص الشعر فيه، ثم التمثيل على ذلك بالشواهد مع بيان العلة

يفتتح السيرافي المسائل بالتأصيل للحكم النحوي العام، ثم يبين الحكم الخاص بالشعر: ما يجوز له فيه، وما يمتنع، ففي الممنوع من الصرف يبين أولًا أن الأصل في الأسماء الصرف ودخول التنوين عليها، وتمنع من الصرف لعلة تمنعها، وخص الشعر بأن الشاعر إذا اضطر مراعاة للوزن يجوز له أن يصرف الممنوع من الصرف؛ لأنه رجوعٌ إلى الأصل، ولا يجوز له العكس وهو منع المصروف، أو تنوين الفعل؛ لأنه الأصل فلا يجوز تغييره[70].

ويقرب من هذا أسلوب القيرواني إلا أن تفصيل السيرافي أشمل، وتوضيحه أكبر، ففي موضوع الممنوع من الصرف ذاته يبين أن الأصل في الأسماء الصرف، وتمنع من الصرف لعلل فيها، وأن الشعر مخصوص عند الاضطرار بجواز صرف الممنوع من الصرف، فيرجع للأصل[71]، ولم يقل –كالسيرافي- بعدم جواز العكس فلا يمنع المصروف من الصرف للضرورة.

ويبين الكتابان المسألة بأحوالها المختلفة، فإذا كان لها وجهٌ يجوز في الكلام المنثور بيّنا أنّها غير مختصة بالشعر واستشهدا لها بما يقويها من الشواهد النثرية من قراءات وغيرها.

فمثلاً يبين السيرافي في مسألة حذف النون الساكنة في الحروف المختومة بها أنّ هذه النون تحذف لالتقاء الساكنين، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

فَلَسْتُ بآتيهِ ولا أسْتَطِيعُه ولاكِ اسْقِنِي إنْ كان ماؤُك ذا فضْلِ[72]

فالشاهد في البيت (ولاكِ) ((أراد ولكنْ اسقني، فلم يتزن له))[73]، ثم بيّن أنّ هذا كثير في الشعر، وعلله بأنّ النون تشبه حروف المد واللين، وحروف المد واللين تحذف لاجتماع الساكنين، ونظّر له بحذف

التنوين الذي هو نونٌ ساكنةٌ لاجتماع الساكنين، ثمَّ بيّن أنّ حذف التنوين غير مختص بالضرورة الشعرية، بل هو جائزٌ في الكلام المنثور، واستدل على حذف التنوين في الكلام المنثور بقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: 2،1]، في قراءة من قرأ بترك التنوين في (أحدُ)[74].

وكذلك القيرواني يقول في حذف نون الوقاية في الفعل -وهي التي سماها النون التي تأتي مع نون الرفع في الفعل- إنّه يجوز للشاعر أنْ يحذف هذه النون استخفافًا؛ لأنّه اجتمع نونان، ومثّل له بقول الشاعر:

تَــراهُ كالثُغَــامِ يُعَــلُّ مِسْــكًا يَسُــوء الفاليــاتِ إذا فَلَيْنِـي[75]

فالشاهد في البيت (فَلَينَنِي) النون الأولى علامة رفع، والثانية للوقاية، فحذف إحدى النونين للخفة، ثم ذكر رأيًا لبعض النحويين -دون نسبة الرأي إلى أحد- أنّ هذا الحذف يجوز في النثر، واستشهد له بقراءة بعض القرّاء بنون واحدة خفيفة في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ۝٦٤﴾ [الزمر:64]، والأصل (تأمرونَني)، فحذف النون لاجتماع النونين، ثم أتبع ذلك بالتعليق على القراءة بقوله: "وأكثر القرّاء على تشديد النون والإدغام، وهو الوجه"[76].

ومن السمات الظاهرة في الكتابين أن معظم العلل التي يذكرانها هي من قول مؤلفيهما، وليست من منقولهما.

رابعًا: سهولة العبارة

تميز أسلوب الكتابين بسهولة العبارة، والبعد عن الألفاظ الغريبة والأساليب المعقدة، فالسيرافي كتابه شرحٌ لكتاب سيبويه، فهدفه الأساسي هو الشرح والتبيين، فجاءت عباراته تحمل غرض التبيين والتوضيح.

والقيرواني ألّف كتابه ليبيّن لدارسي الشعر خصوصيته في القواعد النحوية، فجاءت عباراته كذلك واضحة سهلة.

ومن مظاهر هذا الأسلوب تبيين موضع الشاهد من البيت، ثم التفصيل في كل موضع بالتوجيه والتوضيح[77].

وقد استخدم القيرواني أسلوب الشرح لأقوال المعترضين على البيت، فيبدأ بنقل قول المخطّئين للبيت، ثم يبين على ماذا بنوا رأيهم، ويبين وجه جواز هذا للشاعر[78].

خامسًا: الآيات القرآنية

زاد عدد الآيات القرآنية في كتاب السيرافي، مع أنه أصغر، فمجموع الآيات في كتاب السيرافي أربعون آية، تكرر منها آية واحدة، أمّا في كتاب القيرواني فقد كانت خمسًا وعشرين آية.

والمنهج الذي سار عليه الاثنان في الآيات هو الاقتصار على ذكر موضع الشاهد من الآية، لا إيراد الآية كلها.

واتفق الاثنان على تعظيم ما ورد في القرآن، وأنه لا تدخله الضرورة؛ فما جاء من الشعر موافقًا لشيء من الآيات القرآنية فلا يكون ضرورة شعرية، فوجوده في القرآن دليل على أنه جائز في الكلام المنثور وليس خاصًا بالضرورة الشعرية، هذا إذا كان له وجهٌ من الأوجه يوافقه، أما إذا لم يكن له وجهٌ يوافقه فإنهما يردان القراءة، وهذا ما سأبينه في الفقرة الآتية (موقف الكتابين من القراءات المخالفة لقواعد النحو).

يقول السيرافي: وقد رأيت بعض من ذكر ضرورة الشعر أدخل فيه حذف التنوين، وليس هو عندي كذلك، وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 30]، ويذكر أنه اسم عربي، وأنه حذف التنوين منه؛ لالتقاء الساكنين، فهذا أبو عمرو يختاره على غيره، ويفسره هذا التفسير، فكيف يدخل في ضرورة الشعر[79].

وتنوعت الأغراض التي يورد السيرافي الآيات فيها:

فيذكر الآية للتمثيل على توجيه إعرابي في بيت أشبه آية قرآنية، فقد أورد قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمۡۗ أَلَا بُعۡدٗا لِّثَمُودَ﴾ [هود: 68] للتمثيل على جواز صرف ثمود بالنظر إلى اللفظ، ومنع صرفه بالنظر إلى المعنى فهو يدل على القبيلة فيمنع للعلمية والتأنيث، ففي الآية صَرَفَ الأَوَّلَ وتَرَكَ صَرْفَ الثَّاني[80].

ومن أغراضه في إيراد الآيات تقوية وجهٍ في تخريج البيت، قال: "ويشدّ هذا –أي تقدير حرف مناسب لحركة الإعراب- قراءة ابن كثير: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ [يوسف: 90].

وقد يورد السيرافي الآية لتوضيح المعنى فقط وليس للتوجيه النحوي، ففي مسألة إبدال الاسم باسم غيره للضرورة بيّن أنّ هناك نوعاً لا يجوز في الشعر ولا في الكلام، وهو الغلط الذي يغلطه الشاعر مما يظن فيه الأمر على خلاف حقيقته ومثّل له بقول الشاعر:

مِثْل النّصَارى قَتَلُوا المَسِيحَا[81]

فذكر أن النصارى قتلوا المسيح، فبين السيرافي خطأ اعتقاد الشاعر أن الذين اتُّهِمُوا بقتل المسيح هم اليهود فكذبهم الله في ذلك بقوله:﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمۡۚ﴾ [النساء: 157]، وبين أن سبب الخلط أنّ اليهود والنصارى مخالفون للإسلام وجاحدون للرسول ﷺ فظنّ أنهم جميعًا مشتركون في سائر ما ينكرونه[82]، وكذلك في تسمية بعض العرب قوم هود (عادًا الأولى) واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [النجم: 50] فالمراد بعادٍ الأولى قوم ثمود[83].

سادسًا: موقف الكتابين من القراءة المخالفة لقواعد النحو

اتفق الكتابان على جعل القواعد النحوية معيارًا وحكمًا على القراءات القرآنية، فما خالف القواعد النحوية من القراءات يُرَدّ ولا يؤخذ به حتى لو كان من القراءات المتواترة.

فحين ناقش السيرافي مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ذكر تجويز البصريين في الشعر الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، والجار والمجرور، وبيّن أنهم قَصَروا ذلك على الظرف والجار والمجرور، وأنه لا يجوز الفصل بغير ذلك، وما جاء من الشعر مفصولا فيه بين الجار والمجرور بغير ذلك فهو قبيح جدًا[84]، ثم ردّ على من يستدل على ذلك بقراءة ابن عامر الشامي في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ [الأنعام: 137] بضم الزاي وكسر الياء في (زُيِّنَ) على البناء للمجهول ورفع (قتلُ) على أنه نائب فاعل، ونصب (أولادَهم) على المفعولية للمصدر (قَتْلَ) وجر (شركائهم) بإضافته للمصدر (قتل) بأنه خطأ عند النحويين[85]، وقال بعد ذكر احتمالات التوجيه في القراءة: "وقراءة ابن عامر لا وجه لها"[86].

ولا يبعد القيرواني عن السيرافي في جعل القواعد النحوية معيارًا للحكم على القراءة، فحين عدّ من مواضع ما يجوز للشاعر في الشعر كسر ياء المتكلم التي هي مفتوحة، ذكر أنّ هناك من أجاز ذلك في الكلام المنثور مستدلًا بقراءة الأعمش: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: 22] بكسر الياء، وعلق على هذه القراءة بقوله: "وأكثر الناس على أن هذا لا يجوز في الشعر فضلًا على الكلام، قالوا وهذا غلط صاحب هذه القراءة، وكثيرًا ما يغلط من لا بَصَر له بالعربية في أمثال هذا"[87].

سابعًا: موقف الكتابين من اختلاف رواية الشواهد

تميز كتاب السيرافي بتتبع الروايات المختلفة لشواهد الضرورات[88]، مع سرد آراء العلماء في فهمها، وتخريجها، وتبيين الراجح منها، فمن أمثلة ذلك أنه ذكر من الضرورات في الحذف حذف الضمة والكسرة في الإعراب، فبدأ بذكر رأي سيبويه، فقال: "وكان سيبويه يجيز هذا، وأنشد فيه أبياتًا... في ذلك قول امرئ القيس:

فاليوم أَشربْ غيرَ مُستَحقِبٍ إثْمــــاً مـــن اللهِ ولا واغِـــل[89]

فسكّن الباء من (أشربْ)، والوجه أن يقول: (أشربُ) بالرفع... قال سيبويه: شبهوا هذه الضمات والكسرات المحذوفة بالضمة من (عَضُد) والكسرة من (فَخِذ) حين قالوا: (عَضْد) و(فَخْذ)، غير أنّ حذفها من (عضُد) و(فخِذ) حسنٌ مطرد في الشعر والكلام جميعًا، من قبل أنه لا يزيل معنى ولا يغيّرُ إعرابًا، وفيما ذكرناه يزول الإعراب الذي تنعقد به المعاني، إلا أنه شُبِّهَ اللفظُ باللفظِ.

وكان أبو العباس محمد بن يزيد، والزجاج ينكران هذا ويأبيان جوازه، وينشدان بعض ما أنشدنا، على خلاف الرواية التي ذكرنا، فأمّا بيت امرئ القيس فأنشداه: فاليوم أسقى غير مستحقبِ... قال أبو سعيد: والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة؛ وذلك أنّا رأينا القُراء قد قرؤوا:﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: 11]، وخطّه وكتابه في المصحف بنون واحدة، ووافقهم النحويون على جواز الإدغام فيه وفي غيره، مما تذهب فيه حركة الإعراب للإدغام، فلما كانت حركة الإعراب يجوز ذَهَابها للإدغام طلبًا للتخفيف صار أيضًا ذهاب الضمة

والكسرة طلبًا للتخفيف، وليس لقول من يأبى ذلك، ويحتجُّ في فساده بأنّه تذهب منه حركة الإعراب معنىً؛ لأنَّ الإدغام أيضًا يُذهِب حركة الإعراب"[90].

أما القيرواني فحين يذكر الرواية الأخرى للشاهد فإنه لا يحرص على تخريجها، وتوجيهها، وإنما يقتصر في الكلام على ذكر أن الرواية الأولى صحيحة، فمثلًا حين ذكر أنّ من مواضع الضرورة حذف الرابط في جملة الخبر، قال: "الإتيان بالفعل مُعرًّى من الضمير وقبله اسمٌ مرفوع بالابتداء، والهاء مضمرة مع الفعل، وهو مثل قولك: (زيدٌ ضربتُ) وهذا لا يكون في الكلام، ولكن يكون في الشعر عند الضرورة، ومنه ما أنشده سيبويه:

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدّعي عليَّ ذنبًا كُلُّه لم أصنَعِ[91]

فرفع (كلُّه)، ولا عائد في (أصنع)، فكأنه أراد: (كلُّه لم أصنعه)، أو (كلُّه غير مصنوع) "[92] ذكر الرأي الآخر المنكر لهذه الرواية بدون نسبة الرأي لأحد فقال: "وقد أنكر بعضُ أهل النظر هذا، ولم يجزه في كلام ولا شعر، وقال: لا ضرورة في هذا؛ لأن المنصوب بزنة المرفوع، فلو نصب لم ينكسر الشعر، وقال: كذا ينشده أكثر النّاس منصوبًا"[93]، واقتصر في الرد عليه بأنّ رواية الرفع (كلُّه) ذكرها سيبويه وهو عالم ثقة، قال: "ونحن لا ندفع ما رواه سيبويه، على ثقته وعلمه، مع قوله: سمعناه من العرب مرفوعًا"[94]، بدون أنْ يخرِّج رواية النصب (كلَّه) بأن يعرب (كلَّه) مفعولاً مقدماً، ولا حاجة حينئذ للرابط في الجملة بعده.

وكذلك حين ذكر أنّ من مواضع الضرورات إجراء المعتل من الأسماء مجرى السالم ومثّل له بقول الشاعر:

أبيت على مَعارِيَ فاخراتٍ بهنّ مُلوَّبٌ كدَم العباطِ[95]

قال: "فأجرى في البيت (معاريَ) مجرى السالم، فحركها في الجرّ إلى الفتح؛ لأنها لو كانت سالمة لم تنصرف؛ إذ كانت (معارٍ) على مفاعل"[96].

وحين ذكر الرواية الأخرى لم ينسبها إلى أحد، ولم يعلق عليها بأكثر من أنها جرت على الأصل وحينئذ لا ضرورة فيها[97].

المبحث الثاني: الموازنة في الضرورات التي تعرض لها الكتابان

انطلاقاً من اختلاف الكتابين في مسألة الترتيب والتنظيم، وعدم إمكانية المقابلة بينهما في عرض المسائل، فقد اقتصرت على ذكر مقابلة بين بعض المسائل التي اتفق فيها الكتابان، والمسائل التي انفرد بها كل كتاب.

والجدول الآتي يبين المسائل في كلا الكتابين، مع ما بينهما من مو افقات في التسمية والذكر:

	عنوان المسألة في كتاب السيرافي	الصفحة	عنوان المسألة في كتاب القيرواني	الصفحة
1	ما يزاد في القوافي للإطلاق	35	زيادة الألف للإطلاق	138
2	صرف ما لا ينصرف	43-39	صرف ما لا ينصرف	131
3	ترك صرف ما ينصرف	48-43	ترك صرف ما ينصرف	163-160
4	زيادة الحرف بالتشديد	51-48	التثقيل في الوقف	138-137
5	زيادة نون مشددة في الآخر	53-51	-	
6	تحريك الساكن بحركة ما قبله	57-53	تحريك الساكن	171-168
7	إظهار المدغم	59-57	حركة المدغم فيظهر التضعيف	222-219
8	تحريك المعتل	64-59	أن يجرى المعتل من الأفعال مجرى السالم	134-133
9	تحريك ياء مثل جواري	70-64	أن يجرى المعتل من الأسماء مجرى السالم	166-163
10	قطع ألف الوصل	70 ص-73	قطع ألف الوصل	168-167
11	التوكيد بالنون في غير موضعه	77-75	-	
12	إثبات ألف (أنا) في الوصل	78-77	إثبات الألف من (أنا) في الوصل	135-134
13	تخفيف المشدد	81-79	تخفيف المشدد	172-171
14	تخفيف المشدد وتسكينه مع حذف حرف	82-81	-	
15	الحذف من القصائد المطلقة	83-82	-	

16	الترخيم في غير موضعه في المنادى	84-83	-	
17	ترخيم غير المنادى	92-84	الترخيم في غير النداء	193-192
18	ترخيم التصغير	92	-	
19	قصر الممدود	92	قصر الممدود 237	
20	مد المقصور	99-96	مد المقصور عند الكوفيين	180-179
21	حذف النون الساكنة من لكن	100-99	حذف النون الخفيفة لالتقاء الساكنين	173-172
22	حذف التنوين	103-100	حذف التنوين لالتقاء الساكنين	174-173
23	حذف ياء المنقوص في الإضافة والتعريف بـ(أل)	107-104	-	
24	حذف ياء المعتل بدون جزم	114-113	حذف الياء وهي لام الفعل	267-266
25	حذف الفاء في جواب الشرط	118-115	حذف الفاء من جواب الجزاء	205-204
26	تسكين فتحة فعَل	118	-	
27	حذف الإعراب	124-119	حذف الإعراب	188-186
28	إدخال جزم على جزم	126-125	-	
29	عدم قلب ها التأنيث تاء في الوصل	127-126	-	
30	إقامة الصفة مقام الموصوف	129-127	-	
31	إقامة الفعل في موضع الاسم	132-129	-	
32	همز ألف المد	134	-	
33	إبدال حرف مكان حرف	140-136	إبدال الياء ألفًا إبدال الحروف بعضها من بعض إبدال الهمزة حرفًا من حروف اللين	215-214 228-225 283
34	تصغير ما عرف بالاسم غير المصغر	144-142	-	
35	وضع بعض حروف الجر مكان بعض	157-156	-	
36	إدخال حروف الجر على الكاف	162-160	إدخال الكاف على الكاف	235

37	جعل الألف واللام بمعنى (الذي)	168-165	-	
38	وضع الفعل مكان الاسم	172-168	-	
39	عكس الإعراب	174-173	-	
40	قلب المعنى	177-174	القلب	244-241
41	تأخير المضاف عن موضعه	183-178	-	
42	التنازع	190-189	-	
43	الإظهار في موضع الإضمار	193-190	إظهار الضمير في الموضع الذي أنت مستغنٍ عن إظهاره	147-145
44	العطف بالنصب على المرفوع	201-198	-	
45	النصب على تقدير عامل محذوف	202-201	-	
46	تأنيث الفعل مع المؤنث الحقيقي	213-212		
47	المطابقة في التأنيث والتذكير بين المبتدأ والخبر	223-213	-	
48	-		تنوين المنادى المفرد	133-132
49	-		حذف الرابط	140-138
50	-		اسم كان نكرة	143-140
51	-		الفصل بين الجار والمجرور	150-147
52	-		حذف حرف الجر	157
53	-		أن يجعل في الفعل علامة من التثنية والجمع، والفعل متقدم (لغة أكلوني البراغيث)	181-180
54	-		حذف النون التي هي غير أصلية في الجمع المسلّم (جمع المذكر السالم)، والتثنية بغير إضافة	183-182

55	-		حذف (أن) من جواب (عسى)	185-184
56	-		حذف الياء من الجمع الذي حقها أن تثبت فيه (جمع التكسير)	186-185
57	-		تشديد المخفف	189-188
58	-		حذف الهاء في الترخيم	190
59	-		تقدمة (إلا) في الاستثناء	191
60	-		الفصل بين المفسر والمعدود (بين العدد والتمييز)	193
61	-		إدخال (يا) في النداء على الاسم الذي فيه الألف واللام	194
62	-		الفصل بين الجزاء والفعل	196-195
63	-		الجمع بين العوض والمعوض منه	197-196
64	-		ثبات التنوين في الموضع الذي حقه أن يسقط فيه	213-212
65	-		حذف واو العطف	215
66	-		حذف الضمير الذي لا بد من إظهاره	231-230
67	-		الخفض على الجوار	237-235
68	-		إدخال لام القسم على (إن) وتوهم حذفها	239-238
69	-		دخول الحروف بعضها على بعض	240-239
70	-		كسر ياء المتكلم التي هي مفتوحة	248-247
71	-		تصحيح حروف الاعتلال	251-250
72	-		تقديم واو المعطوف على المعطوف عليه	266-265

73	-		حذف الواو بعد من قولك: (إياك وزيدًا)	271-270
74	-		حذف جواب (ربّ)	282-281
75	-		حذف همزة تكون أصلًا في الكلمة	287-286
76	-		بنيان التثنية على ألف في الرفع، والنصب والجر	288-287

بالنظر إلى هذا الجدول يمكننا أن نلمح عدة أمور:

1. انفرد السيرافي بـ 23 مسألة لم يعرض لها القيرواني، وانفرد القيرواني بـ 29 مسألة لم يعرض لها السيرافي.
2. بعض المسائل جاءت عامة عند السيرافي، ومخصصة عند القيرواني مثل مسألة: ما يزاد في القوافي للإطلاق، فقد ذكر فيها السيرافي زيادة الواو، والياء، والألف، واقتصر القيرواني فيها على زيادة الألف، ومثلها إبدال الحروف، فقد ذكر فيها السيرافي إبدال العين ياءً، وإبدال الألف هاءً، وإبدال الهمزة ياء، واقتصر القيرواني على إبدال الياء ألفًا، وإبدال الهمزة حرفًا من حروف اللين.
3. الوضوح في العناوين عند السيرافي بشكل عام، وهذا يظهر في المسائل المشتركة بينهما، مثل مسألة تحريك الساكن بحركة ما قبله عند السيرافي يقابلها تحريك الساكن عند القيرواني، ومثل حذف ياء المعتل بدون جزم عند السيرافي يقابلها حذف الياء وهي لام الفعل عند القيرواني، ومثل مسألة قلب المعنى عند السيرافي يقابلها القلب عند القيرواني.
4. لم يظهر أثرٌ للسيرافي على القيرواني مع تقدمه عليه، فلم يرد ذكر السيرافي في كتاب القيرواني، ولم يفد منه في تقسيم الأبواب، أو في طريقة عرض المسائل، وهذا يدل على أنّ القيرواني لم يطلع على كتاب السيرافي.

الخاتمة:

يمكن تلخيص الموافقات والاختلافات بين الكتابين فيما يلي:

الجانب الأول: الموافقات:

الاختصاص: اتفق الكتابان في الاختصاص؛ فكل منهما مختص بالقواعد التي يجوز للشاعر مخالفتها.

في المنهج: فكلا الكتابين كان منهجه التقعيد لمسائل الضرورات الشعرية؛ ليسهل الوصول إليها ومعرفتها.

في التعليل: فالعلل في كلا الكتابين هي من قولهما وإنشائهما وليست من منقولهما.

في موقفهما من القراءات القرآنية المخالفة للقواعد النحوية، فقد اتفق الكتابان على جعل القواعد النحوية معيارًا وحكمًا على القراءات القرآنية.

في عدد كبير من مسائل الضرورة، سواء في ذكرها، أم في تسميتها.

في مراتب الضرورات فهناك ضرورات سائغة، وضرورات قبيحة.

في عدم ترتيب المسائل في الكتاب على الأبواب النحوية حسب المناهج المعروفة في الكتب النحوية.

الجانب الثاني: الاختلافات:

اتسم كتاب السيرافي بتقسيم واضح لمسائل الضرورات، فقسمها إلى تسعة أنواع، أما القيرواني فلم يلزم تقسيمًا محددًا في طرح المسائل.

ظهر الأسلوب التعليمي في كتاب القيرواني سواء في أساس وضعه، أم في طريقة عرضه.

اتسم كتاب القيرواني بالاستطراد سواء في عرض عدد من المآخذ على شعراء بأعيانهم، أم بذكر مسائل لا علاقة لها بالنحو وقواعده.

تميز كتاب السيرافي بتتبع الروايات المختلفة لشواهد الضرورات، مع سرد آراء العلماء في فهمها، وتخريجها، وتبيين الراجح منها.

ويوصي الباحث بأن يكون هناك جمع لمسائل الضرورة الشعرية من الكتب التي اختصت واهتمت بها.

كما يوصي بأن يكون تبويب المسائل على نسق ترتيب الكتب النحوية المعروفة مثل ألفية ابن مالك؛ ليسهل وصول ناظم الشعر، والدارس النحوي إلى هذه المسائل.

الهوامش والإحالات:

(1) القرطاجني، منهاج البلغاء: 143.

(2)سيبويه، الكتاب: 26/1.

(3) نفسه: 32/1.

(4) ينظر: ابن النديم، الفهرست: 99. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 120. الحموي، معجم الأدباء: 228/8.

(5) ينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 314/1. الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 308. السيوطي، بغية الوعاة: 508/1. الحموي، معجم الأدباء: 46/8.

(6) ينظر: القفطي، إنباه الرواة: 313/1. الأنباري، نزهة الألباء: 307. السيوطي، بغية الوعاة: 507/1.

(7) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 352/7، الحموي، معجم الأدباء: 186/8.

(8) ينظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 42، 44، 70.

(9) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان: 78/2. الحموي، معجم الأدباء: 198/18.

(10) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان: 78/2. القفطي، إنباه الرواة: 313/1.

(11) ينظر: الحموي، معجم الأدباء: 112/19.

(12) ينظر: نفسه: 151/1.

(13) ينظر: نفسه: 22/15.

(14) ينظر: نفسه: 201/9.

(15) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة: 41/2.

(16) ينظر: الحموي، معجم الأدباء: 56/14.

(17) ينظر: القفطي، إنباه الرواة: 313/1. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 352/7، 353. الحموي، معجم الأدباء: 146/8. الأنباري، نزهة الألباء: 308.

(18) الحموي، معجم الأدباء: 151/8، 152.

(19) ينظر: الحموي، معجم الأدباء: 149/8. الصفدي، الوافي بالوفيات: 49/12. السيوطي، بغية الوعاة: 508/1.

(20) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 326/17. القفطي، إنباه الرواة: 314/1، الحموي، معجم الأدباء: 149/8. السيوطي، بغية الوعاة: 508/1. اليافعي، مرآة الجنان: 323/2.

(21) ينظر: القفطي، إنباه الرواة: 314/1. الحموي، معجم الأدباء: 149/8. السيوطي، بغية الوعاة: 508/1.

(22) الأنباري، نزهة الألباء: 307.

(23) ينظر: الحموي، معجم الأدباء: 105/18. ابن حلكان، وفيات الأعيان: 9/4. القفطي، إنباه الرواة: 84/3. القفطي، بغية الوعاة: 71/1. الصفدي، الوافي بالوفيات: 227/2.

(24) ينظر: ابن حلكان، وفيات الأعيان:11/4. القفطي، إنباه الرواة: 86/3. السيوطي، بغية الوعاة:71/1. الصفدي، الوافي بالوفيات: 227/2. اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: 301.

(25) ينظر: القفطي، إنباه الرواة: 86/3، 87.

(26) ينظر: الحموي، معجم الأدباء: 111/8.

(27) ينظر: نفسه: 37/19.

(28) الصفدي، الوافي بالوفيات: 226/2.

(29)الفيروزآبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة: 214.

(30) ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات: 305/2. الحموي، معجم الأدباء: 109/18.

(31) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة: 71/1. السيوطي، المزهر: 88/1. ابن حلكان، وفيات الأعيان: 9/4.

(32) ينظر: ابن حلكان، وفيات الأعيان: 9/4. القفطي، إنباه الرواة: 86/3.

(33) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة: 71/1. الباباني، هدية العارفين: 61/2.

(34) ينظر: مقدمة ضرورة الشعر للمحقق رمضان عبدالتواب: 5.

(35)السيرافي، الضرورة الشعرية: 5.

(36) نفسه: 33.

(37) ينظر: نفسه، ضرورة الشعر: 207، الحندود، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين: 395، 516.

(38) ينظر: القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: 9.

(39) السيرافي، ضرورة الشعر: 39.

(40) ينظر: القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة 138 140، 147، 157.

(41) السيرافي، ضرورة الشعر: 33.

(42)القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة 87.

(43) ينظر: السيرافي، ضرورة الشعر: 79.

(44) ينظر البيت في: ابن جني، الخصائص: 63/3. البطليوسي ،رسائل في اللغة :419/3، ابن الشجري، أمالي ابن الشجري :320/2. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: 290/1. البصري، الحماسة البصرية

:263/1. ابن منظور، لسان العرب : 289/6. ابو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 45/6. الزبيدي، تاج العروس :163/17.

(45) السيرافي، ضرورة الشعر: 85.

(46) نفسه: 86.

(47) نفسه: 86،87.

(48) نفسه: 51.

(49) السيرافي، ضرورة الشعر: 140، والأبيات للمستوغر بن ربيعة، ينظر: الجمحي، طبقات فحول الشعراء: 30، الشريف المرتضى، أمالي الشريف المرتضى:235/1.

(50)السيرافي، ضرورة الشعر: 165، 166.

(51)القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: 250.

(52) نفسه: 251.

(53) نفسه: 253.

(54) نفسه: 87.

(55) ينظر: نفسه: 88-102.

(56) نفسه: 102.

(57) ينظر: نفسه: 88-102.

(58) ينظر: نفسه: 102-124.

(59) ينظر: نفسه: 124-131.

(60) ينظر: السيرافي، ضرورة الشعر: 34.

(61) ينظر: نفسه: 34. ويُعَدّ هذا النص لشارح "الكتاب" أصلاً لكل ما ورد في فصول النحاة من نصوص. ينظر: السيرافي، ضرورة الشعر: 395.

(62) ينظر: القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: 131، 132.

(63) ينظر: نفسه: 132، 133.

(64) ينظر: نفسه: 133، 134.

(65) نفسه: 150.

(66) نفسه: 152.

(67) ينظر: نفسه: 215، 216، 224، 228.

(68) السيرافي، ضرورة الشعر: 34.

(69) ينظر: القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: 211-214.

(70) ينظر: السيرافي، ضرورة الشعر: 40.

(71) ينظر: القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: 131.

(72) البيت لعمرو بن معديكرب الزبيدي في: سيبويه، الكتاب: 520/3. الأزهري، تهذيب اللغة: 269/15. الجوهري، الصحاح: 2457/6.

(73) السيرافي، ضرورة الشعر: 99.

(74) ينظر: نفسه: 99، 100.

(75) البيت للنجاشي الحارثي في: الفراهيدي، الجمل في النحو: 233. سيبويه، الكتاب: 27/1. ابن الشجري، أمالي: 385/1. الشريف المرتضي، الأمالي: 211/2.

(76)القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة 258.

(77) ينظر: السيرافي، ضرورة الشعر: 58، 59، 68، 69، 92، 93. القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: 92، 95، 140، 141، 147، 149.

(78) ينظر: القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: 88، 89، 91، 97، 99.

(79) السيرافي، ضرورة الشعر: 104.

(80) ينظر: السيرافي، ضرورة الشعر: 45، 100، 102.

(81) البيت بلا نسبة في: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: 128. بن قتيبة، المعاني الكبير في أبيات المعاني: 879/2. الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس: 361/2.

(82) ينظر: السيرافي، ضرورة الشعر: 146.

(83) ينظر: نفسه: 148.

(84) ينظر: نفسه: 181.

(85) ينظر: نفسه، والصفحة نفسها.

(86) نفسه: 182.

(87)القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: 248.

(88) ينظر مثلًا: السيرافي، ضرورة الشعر: 42، 60، 62، 68، 86، 117، 122، 143، 167، 175، 199، 201، 218.

(89) ينظر البيت في: امرؤ القيس، ديوانه: 141. سيبويه، الكتاب: 204/4. ابن بشير، النوادر في اللغة: 188. الأصمعي، الأصمعيات: 130. ابن قتيبة، الشعر والشعراء: 99/1. كراع النمل، المنتخب: 716. ابن السراج، الأصول في النحو: 364/2.

(90) السيرافي، ضرورة الشعر: 124.

(91) البيتان لأبي النجم العجلي في سيبويه، الكتاب: 85/1. الجاحظ، البرصان والعرجان والعميان والحولان: 511. أبو العباس، الانتصار لسيبويه على المبرد: 57. ابن جني، الخصائص: 175.

(92)القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: 139.

(93) نفسه: 140.

(94) نفسه: 140.

(95) البيت للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين: 1268. ينظر: القرشي، جمهرة أشعار العرب: 479. سيبويه، الكتاب: 313/3. المعري، رسالة الغفران: 113. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: 554/1. الشاطبي، المقاصد الشافية: 498/1. الفارضي، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: 517/3.

(96)القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: 165.

(97)القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: 165. ينظر أيضًا هذا المنهج: 177.

قائمة المصادروالمراجع:

1) الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللُّغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، 2001م.
2) الأصمعي، عبد الملك بن قريب بن علي، الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، 1993م.
3) الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م.
4) الأنباري، عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة المنار، الأردن، 1985م.
5) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
6) الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير، النوادر في اللغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، 1981م.
7) الباباني، إسماعيل بن محمد بن أمين، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، وكالة المعارف الجليلة، إستانبول، 1955م.
8) البطليوسي، عبد الله بن السيد، رسائل في اللغة، تحقيق: وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2007م.
9) الجاحظ، عمرو بن بحر، البرصان والعرجان والعميان والحولان، دار الجيل، بيروت، 1989م.
10) الجاحظ، عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1965م.
11) الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، دار المداني، القاهرة، د.ت.

12) ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، 1952م.
13) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصِحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1990م.
14) الحسن البصري، علي بن أبي الفرج بن الحسن، الحماسة البصرية، تحقيق: مختار الدين أحمد، حيدر آباد، 1964م.
15) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.
16) الحندود، إبراهيم بن صالح، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة 33، ع 111، 2001م.
17) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، 2013م.
18) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
19) ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.
20) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، سير أعلام النبلاء، مجموعة من المحققين، إشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
21) الزُّبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
22) الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق ، تاج العروس، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1965م.
23) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، إربد، 1985م.
24) ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
25) السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المرزبان، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1966م.
26) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان، ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان عبدالتواب، در النهضة العربية، بيروت، 1985م.

27) ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

28) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1964م.

29) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

30) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007م.

31) ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1991م.

32) الشريف المرتضى، على بن الحسين، أمالي الشريف المرتضي، (غرر الفوائد ودرر القلائد)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1954م.

33) الصفدي، صلاح الدين خليل، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000م.

34) أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، 1996م.

35) الفارضي، محمد الحنبلي، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1918م.

36) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، 1922م.

37) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، المعاني الكبير في أبيات المعاني، تحقيق: سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن بن يحيى اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1949م.

38) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

39) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1966م.

40) القرشي، محمد بن أبي الخطاب، جمهرة أشعار العرب، تحقيق: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د.ت.

41) القرطاجني، حازم بن محمد بن حسن، ابن حازم، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.
42) القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1950م.
43) القيرواني، محمد بن جعفر القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبدالتواب، وصلاح الدين الهادي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1992م.
44) كراع النمل، علي بن الحسن الهنائي، المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق: محمد العمري، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، د.ت.
45) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1994م.
46) المعري، أحمد بن عبد الله بن سليمان، رسالة الغفران، مطبعة أمين هندية، مصر، 1907م.
47) ابن النديم، محمد بن إسحاق بن محمد الوراق، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، 1997م.
48) اليافعي، عفيف الدين عبدالله بن أسعد، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
49) اليماني، عبدالباقي عبدالمجيد، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق: عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، 1986م.

Arabic References:

1) al-ʾAzharī, Muḥammad Ibn ʾAḥmad, Tahd̲īb al-Luġah, ed. Muḥammad ʿAwaḍ Murʿib, Dār ʾIḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Bayrūt, 2001.
2) al-ʾAṣmaʿī, ʿAbdalmalik Ibn Qarīb Ibn ʿAlī, al-ʾAṣmaʿīyāt, ed. ʾAḥmad Muḥammad Shākir, & ʿAbdalsalām Muḥammad Hārūn, Dār al-Maʿārif, Miṣr, 1993.
3) al-ʾAnbārī, Muḥammad Ibn al-Qāsim Ibn Muḥammad Ibn Bashshār, al-Zāhir fī Maʿānī Kalimāt al-Nās, ed. Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, Muʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1992.
4) al-ʾAnbārī, ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad Ibn ʿUbaydallāh, al-ʾInṣāf fī Masāʾil al-Khilāf bayna al-Naḥwīyīn, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1998.
5) al-ʾAnbārī, Kamāl al-Dīn ʾAbū al-Barakāt ʿAbd-al-Raḥmān Ibn Muḥammad Ibn ʿUbayd Allāh, Nuzhat al-alibbāʾ fī Ṭabaqāt al-Udabāʾ, ed. Muḥammad ʾAbū al-Faḍl Ibrāhīm, Maktabat al-Manār, al-Urdun, 1985.

6) al-ʾAnṣārī, ʾAbū Zayd Saʿīd Ibn ʾAws Ibn Ṯābit Ibn Bashīr, al-Nawādir fī al-Luġah, ed. Muḥammad ʿAbdalqādir ʾAḥmad, Dār al-Shurūq, 1981.
7) al-Bābānī, ʾIsmāʿīl Ibn Muḥammad ʾAmīn, Hadīyah al-ʿārifīn fī ʾAsmāʾ al-muʾallifīn & āṯār al-Muṣannifīn, Wakālat al-Maʿārif al-jalīlah, ʾIstānbūl, 1955.
8) al-Baṭalyawsī, ʿAbdallāh Ibn al-Sayyid, Rasāʾil fī al-Luġah, ed. Walīd Muḥammad al-Sarāqibī, Markaz al-Malik Fayṣal lil-Buḥūṯ & al-Dirāsāt al-ʾIslāmīyah, al-Riyāḍ, 2007.
9) al-Jāḥiẓ, ʿAmr Ibn Baḥr Ibn Maḥbūb, al-Burṣān & al-ʿRjān & āl-ʿMyān & al-Ḥwlān, Dār al-Jīl, Bayrūt, 1989.
10) al-Jāḥiẓ, ʿAmr Ibn Baḥr, al-Ḥayawān, ed. ʿAbdalssalām Muḥammad Hārūn, Sharikat Maktabat & Maṭbaʿat Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī & ʾAwlāduh, Miṣr, 1965.
11) al-Jamḥī, Muḥammad Ibn Sallām, Ṭabaqāt Fuḥūl al-Shuʿarāʾ, Dār al-Madānī, al-Qāhirah, N. D.
12) Ibn Jinnī, ʿUṯmān, al-Khaṣāʾiṣ, ed. Muḥammad ʿAlī al-Najjār, Dār al-Hudá lil-Ṭibāʿah & al-Nashr, Bayrūt, 1952.
13) al-Jawharī, ʾIsmāʿīl Ibn Ḥammād, al-Ṣiḥāḥ Tāj al-Luġah & Ṣiḥāḥ al-ʿArabīyah, ed. ʾAḥmad ʿAbdalġafūr ʿAṭṭār, Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, Bayrūt, 1990.
14) al-Ḥasan al-Baṣrī, ʿAlī Ibn ʾAbī al-Faraj Ibn al-Ḥasan, al-Ḥamāsah al-baṣarīyah, ed. Mukhtār al-Dīn ʾAḥmad, Ḥaydar Ābād, 1964.
15) al-Ḥamawī, Yāqūt Ibn ʿAbdallāh, Muʿjam al-ʾUdabāʾ-ʾIrshād al-ʾArīb ʾilá Maʿrifat al-ʾAdīb, ed. ʾIḥsān ʿAbbās, Dār al-Ġarb al-ʾIslāmī, Bayrūt, 1993.
16) al-Ḥandūd, Ibrāhīm Ibn Ṣāliḥ, al-Ḍarūrah al-Shiʿrīyah wmfhwmhā ladá al-naḥwīyīn dirāsah ʿalá Alfīyat Ibn Mālik, al-Jāmiʿah al-ʾIslāmīyah bi-al-Madīnah al-Munawwarah, al-Snnah 33, al-isseu 111, 2001.
17) ʾAbū Ḥayyān, Muḥammad Ibn Yūsuf Ibn ʿAlī, al-Tadhyīl & al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tasʾhīl, ed. Ḥasan Hindāwī, Dār Kunūz ʾIshbīliyā, al-Riyāḍ, 2013.
18) al-Khaṭīb al-Baġdādī, ʾAbū Bakr ʾAḥmad Ibn ʿAlī Ibn Ṯābit, Tārīkh Baġdād, ed. Muṣṭafá ʿAbd-al-Qādir ʿAṭā, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1997.

19) Ibn Khallikān, ʾAḥmad Ibn Muḥammad Ibn ʾIbrāhīm, Wafīyāt al-ʾAʿīān & ʾAnbāʾ ʾAbnāʾ al-Zamān, ed: ʾIḥsān ʿAbbās, Dār Ṣādir, Bayrūt, N. D.

20) al-Ḏahabī, Muḥammad Ibn ʾAḥmad Ibn ʿUṯmān Ibn Qāymāz, Sīyar ʾAʿlām al-Nubalāʾ, Majmūʿah min al-Muḥaqqiqīn, ʾIshrāf al-Shaykh Shuʿayb al-ʾArnāʾūṭ, Muʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1985.

21) al-Zubydī, ʾAbūbakr Muḥammad Ibn al-Ḥasan, Ṭabaqāt al-Naḥwīyīn & al-Luġawīyīn, ed. Muḥammad ʾAbū al-Faḍl ʾIbrāhīm, Dār al-Maʿārif, al-Qāhirah, N. D.

22) Al-Zabīdī, Muḥammad Ibn Muḥammad Ibn ʿAbdalrazzāq al-Ḥusaīn, Tāj al-ʿArūs min Jawāhir al-Qāmūs, Dār al-Hidāyah, al-Kuwayt, 1965.

23) al-Zajjājī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾIsḥāq, al-Jumal fī al-Naḥw, ed. ʿAlī Tawfīq al-Ḥamad, Muʾassasat al-Risālah, Dār al-ʾAmal, Bayrūt, ʾIrbid, 1405.

24) Ibn al-Sarrāj, ʾAbūbakr Muḥammad, al-ʾUṣūl fī al-Naḥw, ed: Muḥammad al-Tarrās, Dār al-Salām lil-Ṭibāʿah & al-Nashr & al-Tawzīʿ & al-Tarjamah, al-Qāhirah, 2018.

25) al-Sīrāfī, al-Ḥasan Ibn ʿAbdallāh, ʾAkhbār al-Naḥwīyīn al-Baṣrīyīn, ed. Muḥammad ʾIbrāhīm al-Bannā, Dār al-ʾIʿtiṣām, al-Qāhirah, 1985.

26) al-Sīrāfī, ʾAbū Saʿīd al-Ḥasan Ibn ʿAbdallāh Ibn al-Marzubān, ḍarūrah al-shiʿr, ed. Ramaḍān ʿbdāltwāb, Durr al-Nahḍah al-ʿArabīyah, Bayrūt, 1985.

27) Ibn Sīdah, ʿAlī Ibn ʾIsmāʿīl al-Mursī, al-Muḥkam & al-Muḥīṭ al-ʾAʿẓam, ed. ʿAbdalḥamīd Hindāwī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2000.

28) al-Suīūṭī, ʿAbdalraḥmān Ibn al-Kamāl Ibn ʾAbīkakr, Buġīat al-Wuʿāt fī Ṭabaqāt al-Luġwīyn & al-Nuḥāt, ed. Muḥammad ʾAbū al-Faḍl Ibrāhīm, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Ṣaydā - Bayrūt, N. D.

29) al-Suīūṭī, ʿAbdalrraḥmān Ibn ʾAbībakr, al-Muzʹhir fī ʿulūm al-Luġah & Anwāʿhā, ed. Fuʾād ʿAlī Manṣūr, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1998.

30) al-Shāṭibī, ʾIbrāhīm Ibn Mūsā, al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfīyah, ed. ʿAyyād Ibn ʿĪd al-Ṯubaytī, Maṭābiʿ Jāmiʿat ʾUmm al-Qurā, Makkah al-Mukarramah, 2007.

31) Ibn al-Shajarī, Hibat ʾAllāh Ibn ʿAlī Ibn Muḥammad, ʾAmālī Ibn al-Shajarī, ed. Maḥmūd al-Ṭanāḥī, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1992.

32) al-Sharīf al-Murtaḍá, ʿalá Ibn al-Ḥusayn, ʾAmālī al-Sharīf al-Murtaḍá, (Ghurar al-Fawāʾid & durar al-qalāʾid), ed. Muḥammad ʾAbū al-Faḍl Ibrāhīm, Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabīyah, al-Qāhirah, 1954.

33) al-Ṣsafadī, Ṣalāḥ al-Ddīn Khalīl, al-Wāfī bi-al-Wafayāt, ed. ʾAḥmad al-ʾArnāʾūṭ, Turkī Muṣṭafā, Dār ʾIḥyāʾ al-Turāṯ, Bayrūt, 2000.

34) ʾAbū al-ʿAbbās, ʾAḥmad Ibn Muḥammad Ibn Wallād, al-Intiṣār li-Sībawayh ʿalá al-Mibrad, ed. Zuhayr ʿAbdalmuḥsin Sulṭān, Muʾassasat al-Risālah, 1996.

35) al-Fārḍy, Shams al-Dīn Muḥammad al-Ḥanbalī, sharḥ al-Fārḍy ʿalá Alfīyat Ibn Mālik, ed. ʾAbū al-Kumayt, Muḥammad Muṣṭafá al-Khaṭīb, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1918.

36) al-Fīrūzābādī, Majd al-Dīn ʾAbū Ṭāhir Muḥammad Ibn Yaʿqūb, al-Bulġah fī Tārīkh aʾimmat al-luġah, ed. Muḥammad al-Miṣrī, Dār Saʿd al-Dīn lil-Ṭibāʿah & al-Nashr, Dimashq, 1922.

37) Ibn Qutaybah, ʿAbdallāh Ibn Muslim al-Dīnawarī, al-maʿānī al-kabīr fī abyāt al-maʿānī, ed. Sālim alkrnkwy, & ʿAbdalraḥmān Ibn Yaḥyá al-Yamānī, Maṭbaʿat Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUṯmānīyah, Ḥaydar Ābād, 1949.

38) Ibn Qutaybah, ʿAbdallāh Ibn Muslim, Taʾwīl mushkil al-Qurʾān, ed. Ibrāhīm Shams al-Dīn, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, N. D.

39) Ibn Qutaybah, ʿAbdallāh Ibn Muslim, al-Shiʿr & al-Shuʿarāʾ, ed. ʾAḥmad Muḥammad Shākir, Dār al-Maʿārif, al-Qāhirah, 1966.

40) al-Qurashī, Muḥammad Ibn ʾAbī al-khiṭāb, Jamharat ashʿār al-ʿArab, ed. ʿAlī Muḥammad albjādy, Nahḍat Miṣr lil-Ṭibāʿah & al-Nashr & al-Tawzīʿ, Miṣr, M. D.

41) al-Qarṭājannī, Ḥāzim Ibn Muḥammad Ibn Ḥasan, Ibn Ḥāzim, Minhāj al-Bulaġāʾ & sirāj al-Udabāʾ, ed. Muḥammad al-Ḥabīb Ibn al-Khūjah, Dār al-Gharb al-ʾIslāmī, Bayrūt, 1986.

42) al-Qifṭī, ʿAlī Ibn Yūsuf, ʾInbāh al-Rrwāt ʿalā ʾAnbāh al-Nuḥāt, ed. Muḥammad ʾAbū al-Faḍl ʾIbrāhīm, Dār al-Fikr al-ʿArabī, al-Qāhirah, 1986.

43) al-Qayrawānī, Muḥammad Ibn Jaʿfar al-Qazzāz, mā yajūz lil-shāʿir fī al-ḍarūrah, ed. Ramaḍān ʿbdāltwāb, & Ṣalāḥ al-Dīn al-Hādī, al-Zahrāʾ lil-Iʿlām al-ʿArabī, al-Qāhirah, 1992.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

44) Kurāʿ al-Naml, ʿAlī Ibn al-Ḥasan al-Hanāʾī, al-Muntakhab min Ġarīb kalām al-ʿArab, ed. Muḥammad al-ʿUmarī, Markaz ʾIḥyāʾ al-Turāṯ al-ʾIslāmī, Makkah al-Mukarramah, N. D.

45) Ibn Manẓūr, Muḥammad Ibn Mukarram, Lisān al-ʿArab, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1994.

46) al-Maʿarrī, ʾAḥmad Ibn ʿAbdallāh Ibn Sulaymān Ibn Muḥammad Ibn Sulaymān ʾAbū al-ʿAlāʾ al-Maʿarrī, Risālat al-Ghufrān, Maṭbaʿat Amīn Hindīyah, Miṣr, 1907.

47) Ibn al-Nadīm, ʾAbū al-Faraj Muḥammad Ibn ʾIsḥāq Ibn Muḥammad al-Warrāq al-Baġdādī, al-Fihrist, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, 1997.

48) al-Yāfiʿī, ʿAfīf al-Dīn ʿAbdallāh Ibn Asʿad, Mirʾāt al-Jinān & ʿibrah al-Yaqẓān fī maʿrifat mā yuʿtabaru min ḥawādiṯ al-Zamān, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1997.

49) al-Yamānī, ʿAbdalbāqī ʿAbdalmajīd, ishārah al-Taʿyīn fī tarājim al-nuḥāh wāllġwyyn, ed. ʿAbdalmajīd Diyāb, Sharikat al-Ṭibāʿah al-ʿArabīyah al-Saʿūdīyah, al-Riyāḍ, 1986.